اذا لم يسمع كلمة بليغة فيه انه لا يلزم من عدم اتصاف الكلمة بالبلاغة عدم
اتصاف المفرد بالمعنى الذي ذكره بها فالدليل اخص من الدعوى ولا يجدي له
عنه الا بان يريد بالكلمة ما اريد بالمفرد اي ما ليس بكلام كما وجه به بعضهم
قوله ولكل كلمة مع صاحبتها مقام وبعضهم قول صاحب المفتاح في تعريف المجاز
بانه الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له الا ان اطلاق الكلمة على هذا المعنى
بعيد واما اذا فسر الكلام على ما ليس بكلمة واريد بالمفرد معنى الكلمة فلا بعد
اصلاً لان اطلاق الكلام على ما ليس بكلمة شايع على ما مر كذا قيل ولا يبعد
ان يقال ان اطلاق الكلمة على ما ليس بكلام ايضاً غير بعيد لانه وان كان مجازاً
الا ان القرينة اعني ما تقدم من الكلام دلت على المراد به بل يشترك الى
ذلك ان الشارح لم يرد على من حمل الكلمة في تعريف السكاكي للمجاز على ما ليس
بكلام الا بان ذلك مجاز لا ينبغي ان يصار اليه في التعريف ولم يتعرض للبعد
اصلاً غاية ما في الباب ان اطلاق المفرد على ما ليس بكلام اقرب من اطلاق الكلمة
عليه وذلك انما يوجب ان يكون ابعد منه لا ان يكون بعيداً في نفسه فتامل

قوله انما هي باعتبار المطابقة اما في بلاغة الكلام فظاهر واما في بلاغة
المتكلم فلانه اخذ في تعريفها بلاغة الكلام فالمطابقة لمقتضى الحال معتبرة
فيهما قيل مراد هذا القايل ان البلاغة عند العرب ليست الا بالاعتبار
المذكور **قلت وكلام الشرح** صريح في ذلك حيث قال
وكانت البلاغة عندهم بمعنى المعاني مخصوصة بكون الكلام على وفق
الحال دفعه ما ذكره من التعليل لان حاصله راجع الى السماع والا سبق المعنى انه
حصل بسبب الاستقراء ان البلاغة انما هي باعتبار المطابقة بمعنى ان العرب

لا يطابق

لا يطابق البليغ الا على ما له المطابقة فيسقط ما قيل ان البلاغة بهذا الاعتبار
انما عرفت مما في الكتب من اخذ المطابقة في تعريف البلاغة ولم ينقل ذلك
من العرب اصلاً وهو ظاهر **قوله** لتعذر جمع المعاني المختلفة لما كان
مجرد الاختلاف غير كاف في تعذر الجمع في تعريف اذ يمكن جمع الانسان والفرس
في تعريف جنسهما الذي هو حيوان قيد المختلفة بقوله الغير المشتركة
في امر يعمها هذا هو الموافق لما في الشرح والمراد بامر يعمها ما يصلح تعريفاً
وبياناً لها ولا فالمفهومات العامة تعم المعاني المختلفة وهي مشتركة فيها
وذلك ظاهر في بلاغة المتكلم وغيره اذ لا يمكن اجتماعهما في تعريف واحد وكذا
في بلاغة المتكلم وبلاغة الكلام وهذا القدر يكفي في الحمل على التقسيم اولاً واما
فصاحة الكلام والمفرد فلا شك انه يمكن جمعهما في تعريف واحد مثلاً ان يقال
كون اللفظ سالماً من مخالفة القياس ومن التنافر ومن الغرابة
ومن التعقيد على انه قد بين لما في الشرح من له ما لا يمكن الجمع بينهما
في تعريف فليطالع ثمة **قوله** كما قسم ابن الحاجب الى اخره اي كما قصد ابن
الحاجب في تقسيم المستثنى اولاً وتعريف كل من قسميه على حدة بيان ان
ابن الحاجب لا يمكن حد المستثنى باعتبار المعنى بحد واحد لان احدهما
مخرج من حيث المعنى وهو متصل الذي يتميز به عن المنقطع والاخر غير مخرج
فاذا اختلفا في الحقيقة التي تنفصل تعذر جمعهما بحد واحد **نعم**
يمكن جمعهما بحد واحد باعتبار اللفظ وهو ان يقال هو المذكور
بعد الا واخواتها **فان قلت التعدد** على كلام ابن الحاجب انه
لا يمكن جمعهما بحد واحد بحيث يكون ذلك الحد تمام ماهية كل واحد منهما لانه